

جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد
mayameen.t@s.uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد
Munadhil.a@uokerbala.edu.iq

آثر صدمات السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الإمارات العربية المتحدة للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

The impact of financial policy shocks on some macroeconomic variables in the
United Arab Emirates for the period
(٢٠٢٠-٢٠٠٤)

ميامين طلال السعدي
Miamin talal AL-Saadi

مناضل عباس الجواري
Munadhil Abbas Al-Jowari

المستخلص:-

يهدف البحث الى اظهار تأثير دور الصدمات السياسية المالية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الإمارات العربية المتحدة وتقييم دور هذه السياسة خلال المدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)، حيث تم التوصل الى وجد علاقة موجبة وطردية بين الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة والأنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية وعلى المدين الطويل والقصر، مما يدل على توجه الأنفاق الحكومي في الإمارات لأغراض الاستثمار وتكوين الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك فان الضرائب هي الأخرى يتم توجيهها لزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract:

The research aims to show the impact of the role of fiscal policy shocks on some macroeconomic variables in the United Arab Emirates and to evaluate the role of this policy during the period (2004-2020) where it was found that there was a positive and direct relationship between the gross domestic product in the United Arab Emirates and government

spending and tax revenues .In the long and short term ,this indicates that government spending in the Emirates is directed towards investment purposes and the formation of the GDP ,and taxes are also directed to increase the growth of the GDP.

المقدمة :

من المتعارف عليه اقتصادياً أنَّ السياسة المالية تعكس الدور الذي تمارسه الحكومة في التأثير في النشاط الاقتصادي ويعود لها الفضل لاستعمال الحكومة لبرامج الإنفاق والإيرادات لتحقيق الموازنة العامة لديها، بما يجعله يترك آثاراً إيجابية مرغوبة على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت والدخل والعمالة أو التشغيل وغيرها، بما يصب في النهاية في استقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة حالات القصور والمشاكل التي تحدث في الظروف الطارئة والمتغيرة، فهي سياسة للربط بين حالات الإنفاق والإيرادات لمواجهة الصدمات والتقلبات الاقتصادية وحالات الركود والتوسع الاقتصادي، ورفع معدلات النمو والاستخدام الأمثل للموارد وإعادة توزيع الدخل وغيرها، عبر ادواتها المختلفة كالضرائب والإنفاق العام وسياسة القروض... الخ، حيث إن صدمات السياسة المالية كصدمات النفط العالمية في الاقتصادات الريعانية حصرًا تمارس دوراً فاعلاً في التأثير في متغيرات الاقتصاد الكلي وبرامج التنمية الاقتصادية الأمر الذي يتوجب على هذه الاقتصادات بتكوين هيكلية اقتصادية تعتمد على المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز التراكم الرأسمالي والاستثمار والتقليل من البطالة بزيادة التشغيل وكثيراً ما تتعرض بلدان العالم على حد سواء لصدمات اقتصادية وقد تكون لهذه الصدمات آثار إيجابية أو سلبية أو قد تكون مؤقتة أو دائمة فالسياسة المالية تتفاعل بطريقة تتعارض مع اتجاه الدورة الاقتصادية في البلدان المتقدمة، في حين تتفاعل في البلدان النامية وخاصة تلك التي تعتمد على النفط بطريقة مسائرة مع اتجاه الدورة الاقتصادية؛ لأنها تتوسع على فترات الازدهار والانكماش في أوقات الركود، ولذلك فإن تأثير الصدمات الاقتصادية سينعكس على عدم انتظام السياسات المالية لهذه الدول، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة وتيرة الصدمات الناتجة عن تقلبات السياسات المالية وعدم استقرارها، وبالتالي عدم استقرار النشاط الاقتصادي، وتتمثل السياسة المالية بأنها إحدى أهم السياسات الاقتصادية التي تركز على النشاط الاقتصادي والاستجابة للصدمات والأزمات التي تتعرض لها من خلال معالجة تأثير تقلبات أسعار النفط

أو المتغيرات الأخرى على الاقتصاد المحلي.

أولاً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال مايلي:

١-الأهمية الفاعلة للسياسة المالية في التأثير في متغيرات الاقتصاد في اقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة.

٢-معرفة الدور الفاعل لصددمات السياسة المالية وادواتها المتمثلة بالإنفاق الحكومي والضرائب في الاقتصاد الكلي حيث إن أي صدمة مالية تحدث في النفقات أو الإيرادات أو غيرها من الأدوات المالية التي تنتقل آثارها التوسعية أو الانكماشية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في السؤالين الآتيين:

١-إلى أي مدى تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من الإحاطة ومعالجة صدمات السياسة المالية في المتغيرات الاقتصادية الكلية لديها.

٢-إلى أي مدى استطاعت دولة الامارات العربية المتحدة من اعتماد التوجهات السديدة للسياسة المالية في نمو المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ثالثاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضيتين الآتيتين :

١-إن التخفيف من صدمات السياسة المالية يؤدي إلى تعزيز نمو المتغيرات الاقتصادية الكلية في الإمارات العربية المتحدة.

٢-هناك تأثير نسبي لصددمات السياسة المالية في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الإمارات العربية المتحدة.

رابعاً: هدف البحث:

يهدف البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

تحليل واقع السياسة المالية في الاقتصاد لدولة (الإمارات العربية المتحدة) خلال

مدة البحث (٢٠٢٠-٢٠٢٤) من خلال أدواتها الإنفاقية والإيرادية.

خامساً: أسلوب البحث:

اعتمدت الباحثة الأسلوب الوصفي والاستقرائي النظري عن طريق تتبع تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الإمارات العربية المتحدة وتحليلها وتوضيح صدمات السياسة المالية.

سادساً: الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

١- الحدود الزمانية: وتمثلت بسلسلة امدها (١٧) عاما اي للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٤) تم تقسيمها إلى مدد جزئية مختلفة.

٢- الحدود المكانية: وتمثلت بالإمارات العربية المتحدة.

سابعاً: هيكلية البحث:

للإحاطة بجوانب البحث تم تقسيمه الى أربعة مطالب تليها استنتاجات وتوصيات وكما يلي :

المطلب الأول: مفهوم صدمات السياسة المالية وانواعها.

المطلب الثاني: مفهوم المتغيرات الاقتصادية وانواعها.

المطلب الثالث: تحليل اتجاهات بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الرابع: تحليل مؤشرات السياسة المالية في الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الأول: مفهوم صدمات السياسة المالية وانواعها:

تتناول هذه الفقرة صدمات السياسة المالية من حيث المفهوم والأنواع وكما يلي:

١. مفهوم صدمات السياسة المالية:

لم تتداول الادبيات الاقتصادية الا قليلاً من التعاريف فيما يتعلق صدمات السياسة المالية، حيث اهتمت بشكل عام بدراسة الاثار الاقتصادية لصدمات الدورات الاقتصادية والصدمات النقدية على النشاط الاقتصادي، حيث كان هنالك قلة من التعاريف التي تتضمن صدمات السياسة المالية بصورة واضحة وصريحة فيمكن القول انه عند حصول تغيرات في أدوات السياسة المالية سوف يتعرض النشاط الاقتصادي حينها إلى صدمات تعرف بصدمة السياسة

المالية.

واضافة إلى وجود صدمات السياسة المالية يوجد أيضاً ما يعرف بالصدمة المالية، وينبغي علينا التفرقة بين مفهومهما حيث هنالك اختلاف من ناحية المضمون، وتعرف الصدمات المالية بانها التدهور الحاد الحاصل في الأسواق المالية لدولة معينة أو لمجموعة من الدول، وأن من ابرز صفاتها هي عجز النظام المصرفي المحلي عن القيام بأداء مهامه الأساسية مما يؤدي إلى تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الاسهم، مما يولد آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة وبالتالي سوف تتم إعادة توزيع للدخول والثروات فيما بين الاسواق المالية العالمية (S.F,Mishkin, 2007, p173).

أما صدمات السياسة المالية فهي عبارة عن تغيرات مفاجئة في إجراءات السياسة العامة، فقد ترتبط هذه التغيرات في النظام الضريبي أو الإنفاق الحكومي أو أحد مكوناتهما وأن تتضمن تلك الإجراءات الغير متوقعة زيادة معينة في الضرائب وزيادة معينة في الإنفاق الحكومي، وقد يكون الغرض من هذه السياسة المالية العامة المحافظة على استقرار النفقات والإيرادات والعجز من خلال القيام بتغيرات مشتركة في كل منهما، وأن هذه التقلبات تؤدي إلى انتقال منحني الطلب الكلي يميناً أو يساراً ((Perotti Roberto & Blanchard Olivier, 1999, p2، ويتأثر مستوى أداء النشاط الاقتصادي بالتغيرات التي تحدث على كل من الإنفاق الحكومي والإيراد العام فتؤدي هذه التغيرات فيهما للانقسام إلى نوعين من التغيرات بحسب طبيعة هذا التغير وهما: ((J. A ,Auerbach ,J. L ,Kotlikoff , 2009, p10-11.

١-تغيرات السياسة المالية المخططة:

وهي قيام الحكومة بتغيرات كمية ونوعية في الإنفاق العام والمعدلات الضريبية، وأن الغرض منها التأثير على الطلب الكلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فمثلاً عند ظهور فجوات مستمرة في الناتج القومي الإجمالي ولمعالجة هذه الفجوات فانه من الممكن القيام بتغيرات في معدلات الضريبة والإنفاق العام (الاستهلاكي أو الاستثماري)، حيث إن السياسة المالية هي التي تؤثر في حصول هذه التغيرات في متغيرات السياسة، والتي يتم وضعها واعدادها مع دراسة جيدة للظروف المحيطة من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٢-تغيرات السياسة المالية غير المخططة:

حيث إن حدوث هذه التغيرات المذكورة سابقاً يكون بصورة تلقائية، وتسمى بآلية الاستقرار الذاتي وأن عملها يكون نتيجة استجابة لتغيرات مستوى الدخل خلال الدورات الاقتصادية، فهي تساهم في إعادة الاستقرار الاقتصادي وتقوم اليات الاستقرار المالية التلقائية بالإشارة إلى

تلك العناصر في الموازنة التي تعمل على التعويض عن تقلبات الطلب بفعل متغيرات طارئة على سبيل المثال: الحروب والأزمات السياسية والكوارث الطبيعية أو لغرض مواجهة تأثيرات الدورات الاقتصادية، من خلال التأثير على الإيرادات والنفقات الحكومية.

وبالتالي فإن السياسة المالية تواجه تحديات بسبب عوامل طارئة تدفعها للقيام بأجراء تغييرات في ادواتها المخطط لها مسبقاً لغرض تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، وأن هذا التغيير الذي يمكن التعبير عنه اصطلاحاً بصدمة السياسة المالية سوف يترك اثار موجبة أو سالبة في المتغيرات الاقتصادية الكلية (Kamps & Caldara p10, 2008).

٢. انواع صدمات السياسة المالية:

وتكون صدمات السياسة المالية بأنواع مختلفة، وكالاتي:

١- صدمات الإنفاق الحكومي:

تتداول الكثير من الدراسات أهمية الإنفاق الحكومي ودوره الرئيسي في عملية التنمية من خلال الإنفاق على المشاريع والبنية التحتية والصحة والتعليم والنقل والاتصالات وغيرها، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي للاقتصاد بغية تعزيز النمو الاقتصادي، وأن حجم الإنفاق الحكومي تحدده الأهداف التي يسعى لتحقيقها من جهة والإيرادات العامة التي يستطيع الحصول عليها من جهة أخرى.

وقد تجبر الحكومة في بعض الحالات على تخفيض أو زيادة الإنفاق العام بسبب ظروف خارجة عن ارادتها لهذا سوف تتأثر المتغيرات الاقتصادية لتغير الإنفاق العام، وهذا ما يعرف بصدمة الإنفاق الحكومي، والتي هي عبارة عن الفرق بين الإنفاق الحكومي الفعلي والإنفاق الحكومي المخطط له، أو يمثل التغيرات في القيمة الحالية للإنفاق الحكومي بسبب عوامل داخلية أو خارجية أو تغييرات مؤقتة في الإنفاق الحكومي لمواجهة حالات الطوارئ وأحياناً يكون الإنفاق الحكومي ما هو الا انعكاس لصدمات خارجية فمثلاً أن انعكاس الزيادة أو الانخفاض في عائدات النفط لسنة معينة في زيادة أو انخفاض الإنفاق الحكومي للعام المقبل (Valerie A. Ramey, 2009, p5).

وعند تعرض الإنفاق العام إلى ظروف طارئة غير متوقعة سوف يؤدي ذلك إلى زيادة أو انخفاض في النفقات، ويكون نمط الإنفاق العام مشابه للقفزات خلال تلك الظروف وتأتي هذه القفزات بالتزامن مع الحروب والأزمات السياسية والاقتصادية أو من خلال امتدادات الاضطراب الاجتماعي، وان اعلى مستوى تصل له النفقات الحكومية يكون خلال الحروب

حيث انها لن تعود إلى مستوى ما قبل الحرب حتى بعد انتهاء الحرب، ويعتبر هذا الإنفاق التوسعي والذي يتحملة المجتمع من خلال زيادة عبء الضريبة التي تزداد خلال مدة الحروب بما يتلائم والطاقة الضريبية للمجتمع، وأن هذا يساعد الحكومة على إتمام مهامها، وبشكل عام تبقى الضرائب مستقرة عادة في فترات السلم والرخاء وعند حدود الطاقة الضريبية المقبولة اجتماعياً واقتصادياً، كما أن الإنفاق العام لا ينمو بمعدلات كبيرة وأنه في فترات السلام تظهر فجوة بين رغبات الحكومة في الإنفاق وقدرتها الفعلية على ذلك، ولكن في بعض الحالات كالحروب والاضطرابات الاجتماعية سوف تقوم الحكومة بتقليص الفجوة وتتوسع الطاقة الضريبية إلى مستويات أعلى، أن هذه المعدلات العالية للضريبة تكون أكثر قبولاً في هذه الحالات وتحصيلها أكثر جديّة مع إمكانية القيام بفرض ضرائب جديدة (N, Ramachandra, 1993, p10, C)، ومن الممكن أن تحدث هذه التقلبات في الإنفاق الحكومي لاعتبارات سياسية، حيث يظهر تداخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية في الحملات الانتخابية، فتقوم الفئات السياسية باستعمال سلطتها المالية بغية المحافظة على سيطرتها في الدولة من خلال السياسة الضريبية أو استعمال النفقات العامة كوسيلة تأثير اجتماعية واقتصادية قوية عن طريق زيادة حجم الإنفاق العام وتسجيل عجز في الموازنات العامة من اجل زيادة الطلب الكلي الفعال وخلق وظائف حكومية جديدة (مؤقتة بصفة عقود) ولكن التجاوز الذي يحصل قبيل الانتخابات يمكن أن تتولد عنه مشاكل كثيرة (العيساوي، ٢٠٢١، ص ٤٨)، لقد اثبتت التجارب الدولية غالباً ما تضطر الحكومات إلى القيام بأعداد خطة تقشفية لغرض موازنة سياساتها الإنفاقية التوسعية التي كانت تتبعها قبل الانتخابات و تؤثر هذه الدورة من الرخاء أو الكساد، وأنها تتولد لأسباب سياسية وأن الامر لا علاقة لها بالنشاط الاقتصادي وتقلبات السوق على النمو والاستقرار الاقتصاديين على المدى الطويل (J, Svensson & M, Shi, 2006, p2).

فإذا كان الاقتصاد في حالة الركود الناتجة من الصدمات الخارجية سوف يؤدي هذا إلى حصول تغيرات كبيرة في سياسة الإنفاق (كما في صدمة أسعار التبادل التجاري و انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي... وغيرها)، وإذا ما بدأ الاقتصاد في التباطؤ فسوف يبدأ صانعوا القرار والسياسيون في مناشدة الحكومة لاتخاذ خطوات قوية لمعالجة هذا الانخفاض، وتتضمن تلك الخطوات زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو الاثنين معاً، ويكون هنالك زيادة في النفقات الحكومية من نفقات التمويل مثل اعانات البطالة والمعونات الغذائية وغيرهما من المدفوعات وأن مساهمة هذه المدفوعات في زيادة دخول بعض الأفراد تمثل تعويض جزئي عن انخفاض دخولهم، ونلاحظ أن زيادة مدفوعات التمويل وانخفاض الإيرادات الضريبية يؤدي لحصول عجز في الموازنة وبالتالي أن هذا العجز في الموازنة يساعد في إعادة الاستقرار في الوضع

الاقتصادي (Uhligh, Mountford, 2008, p12).

٢- صدمة الإيرادات الحكومية:

تكون صدمة الإيرادات عبارة عن التقلبات المفاجئة في الإيرادات الحكومية الناتجة من التأثيرات الخارجية وهي تقع خارج سيطرة الدولة مثل الارتفاع أو الانخفاض المفاجئ في عائدات الصادرات كما في تقلب أسعار النفط بالنسبة للدول المنتجة للنفط، أو عبارة عن تقلبات تحدث في مصادر الإيرادات الحكومية نتيجة للتكيف مع الصدمات الغير متوقعة التي يتعرض لها الاقتصاد على سبيل المثال انخفاض الإيرادات الضريبية خلال فترة الركود الاقتصادي وترتفع خلال فترة الانتعاش، ويمكن تعريف صدمة الإيرادات الحكومية بأنها التغيرات التي تحصل في الإيرادات الحكومية لمواجهة عجز الموازنة العامة بسبب تغيرات في الإنفاق الحكومي (مدلول، ٢٠٢٢، ص ٤٩).

حيث إن التغيرات التي تعاني منها الإيرادات تؤثر على القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالإنفاق الحكومي وكذلك سوف تؤثر على الموازنة العامة، فعند حدوث صدمة موجبة للإيرادات نتيجة لزيادة في أحد مصادر الإيرادات مثل ارتفاع أسعار النفط بالنسبة للدول المنتجة للنفط أو زيادة الإيرادات الضريبية نتيجة توسع النشاط الاقتصادي، فيكون تأثيرها على الاقتصاد القومي تأثيراً موجباً عند استجابة السياسة المالية لهذه الصدمات الموجبة في الإيراد " يعني ان السياسة المالية مسائرة لاتجاه الدورة الاقتصادية " عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في مختلف المجالات، الإنتاجية، الصحية، التعليمية والإنفاق على البنى التحتية، مما ينتج عنها تأثيرات توسعية في الاقتصاد بواسطة مضاعف الإنفاق وهذا سوف يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي أكثر مما كان عليه سابقاً بدون زيادة مقدار الدين الخارج، والمحافظة على الطاقة الانتاجية للاقتصاد وبلوغه مستوى الاستخدام الكامل (Kamps and Caldara, 2008, p18).

أما عند حدوث صدمة سلبية للإيرادات كما في انخفاض أسعار النفط للدول النفطية المنتجة، فأنها سوف تؤدي إلى انخفاض الحصيلة الضريبية بسبب حالة الركود الاقتصادي التي يمر بها البلد، مما ينتج عنها تأثيرات انكماشية في الاقتصاد وهذا يعود لكون البلد يقوم بالإنفاق اقل مما كان يمكنه سابقاً، وأنه من الممكن تأجيل هذا الانخفاض بالإنفاق في حالة استطاعة الدولة الاستعانة بالاقتراض الخارجي ولكن هو امر محسوم من ناحية انخفاض الإنفاق من اجل أن يتناسب مستقبلاً ودخله الجديد المنخفض، وبالتالي سوف يقلص الإنفاق الحكومي من الناحية الإنتاجية والاستثمارية وسيكتفي بالنفقات الجارية في الموازنة مثل الأجور والرواتب بالشكل الذي يؤثر على أداء المشاريع والنشاطات ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية من اجل تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي (Nielesn & Andersen, 2010, p27).

المطلب الثاني: المتغيرات الاقتصادية وانواعها:

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى مفهوم المتغيرات الاقتصادية الكلية وأنواعها وعلى النحو الآتي:

أولاً: المتغيرات الاقتصادية الكلية (المفهوم، الأنواع)

تعرف المتغيرات الاقتصادية Variables Economic بأنها القيم الكمية التي تشير إلى أحد جوانب الاقتصاد أو أجزائه وأن حجمها ومحتواها يتغير تبعاً لظروف الزمان والمكان وعلاقتها بالقيم الأخرى، ويتضح من ذلك أن النظريات والتحليل والدراسات الاقتصادية تعتمد على العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وتعتبر هي الأساس في التحليل الاقتصادي (الادريسي، ص ١٣)، ويتمثل الاقتصاد الكلي بوجود عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يكون لها تأثير في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وسوف نتداول بعضها مثل الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت وكالاتي:

١- الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي يمثل تدفقاً (Flow) وهو تعبير عن قيمة الناتج من السلع والخدمات النهائية بمساهمة عناصر الإنتاج المتوفرة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة (الحجار ورزق، ٢٠١٠، ص ١١)، ويعرف أيضاً على أنه مجموع القيمة المضافة (AV) الإجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للبلد وتساهم في تحقيقه عوامل الإنتاج الوطنية وغير الوطنية وبذلك سوف يمثل الفرق بين مجموع قيمة الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات وقيمة الاستهلاك الوسيط أو مستلزمات الإنتاج أي أن (الحسناوي، ص ٢٣١-٢٣٢):

الناتج المحلي الإجمالي = الإنتاج الإجمالي - مستلزمات الإنتاج ... (١)

وأن الناتج المحلي الإجمالي هو اشم مقياس للنشاط الاقتصادي لبلد ما، ويستخدم صانعو السياسات أرقام الناتج المحلي الإجمالي لمراقبة التقلبات قصيرة الاجل في النشاط الاقتصادي (Froyen, p18)، ويمكننا أن نلاحظ من خلال التعريف السابق ما يلي (الخولي، ٢٠١٩، ص ٤٢-٤٤):

أ- يشمل حساب الناتج المحلي الإجمالي قيم جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة ضمن الحدود الجغرافية للبلد، بغض النظر عن ملكية عناصر الإنتاج المستخدمة سواء كانت للبلد نفسه أو للأجانب ففي نهاية الأمر تكون المشروعات الإنتاجية داخل حدود البلد، أما المنتجات التي يتم انتاجها خارج حدود البلد فهي لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي حتى لو كانت عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية تعود للبلد نفسه فأن الخلاصة هي

ضرورة محلية أي أن تكون المشروعات الإنتاجية داخل حدود البلد الجغرافية.

ب- يتمثل الناتج بصورة تيار متدفق من السلع والخدمات كمخرجات للعملية الإنتاجية التي تنتج من خلال العمليات الإنتاجية المختلفة، فيتم حسابها خلال مدة زمنية عادة تكون سنة.

ج- تتوفر العديد من السلع والخدمات التي يتم انتاجها باستعمال المواد الأولية وسلع نصف مصنعة وسلع وسيطة تنتجها مشاريع إنتاجية أخرى، فتحسب قيمها ضمن قيمة السلعة أو الخدمة النهائية المنتجة لذا فأن قياس الناتج يتضمن قيم السلع والخدمات النهائية فقط وبإستبعاد قيم السلع والخدمات الوسيطة التي استخدمت في انتاج السلع والخدمات النهائية لتجنب الازدواج في القياس.

د- يشمل الناتج جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال عام القياس والمباعة أو التي دخلت ضمن مخزون اخر العام، وأن وحدات تلك السلع غير المتجانسة وقياساتها الكمية مختلفة ومتعددة ومن المستحيل أن تصل جميع وحداتها المختلفة إلى رقم إجمالي يمثل كمية الناتج الإجمالي، وبالتالي يقاس الناتج بالتقييم النقدي لكل منها، ثم جمع كل ما لديها للوصول إلى قيمة الناتج الإجمالي وعادة ما يتم التقييم لكل سلعة أو خدمة بعضها بالأسعار الجارية لها خلال سنة القياس (سعر السوق)، وهي الأسعار التي تباع بها في السوق ولا يتم تقييم المخزون في نهاية العام بتكلفة إنتاجه، بل يتم تقييمه أيضاً بسعر السوق كما لو تم بيعه ويطلق على الناتج المحلي بالناتج المحلي بالأسعار الجارية.

هـ- لا يشمل حساب إنتاج سنة ما تم إنتاجه في السنوات السابقة حتى لو كان موضوع مبادلات خلال سنة القياس بالشراء والبيع مثل الأصول الرأسمالية القديمة والسلع الاستهلاكية المعمرة القديمة التي تم إنتاجها في السنوات السابقة مثل المنازل المبنية في السنوات السابقة والآلات القديمة والسيارات القديمة والثلاجات وغيرها، ويقاس الناتج المحلي الإجمالي بطرق عدة منها طريقة الدخل وطريقة الناتج النهائي من السلع والخدمات (القيمة المضافة) وطريقة الإنفاق الكلي وطريقة الإنفاق الكلي وطريقة الناتج القومي الإجمالي (GNP) وطريقة الدخل الشخصي وطريقة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذه الطرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي وأن الطرق الرئيسية والأكثر شيوعاً هي طريقة الدخل والإنفاق والناتج النهائي (القيمة المضافة) (الافندي، ٢٠١٠، ص ٢٨-٢٩).

٢- الإنفاق الحكومي:

ويتمثل هذا الجزء بما تنفقه الدولة لتلبية احتياجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة،

لغرض تحقيق أهدافها الاجتماعية مثل المشاريع الحكومية والمباني والاثاث لتحقيق العدالة الاجتماعية والامن والتعليم والدفاع والصحة وغيرها، وأن هذه النفقات لا تشمل المدفوعات التحويلية حيث لا يقصد من انفاقها الإنتاج ويمكن تقسيم الإنفاق الحكومي إلى قسمين: النفقات الحكومية الجارية، مثل دفع أجور ورواتب الموظفين والمصاريف المتعلقة بها، والقسم الثاني هو النفقات الرأسمالية الحكومية، أي الأصول الرأسمالية مثل إنشاء أو شراء المباني وتجهيزها بالمعدات والآلات والأدوات، أي إذا كان الإنفاق على السلع والخدمات للاستهلاك يطلق عليه الاستهلاك الحكومي، وإذا كان الإنفاق على الاستثمار مثل البناء فيسمى استثمار حكومي أي أن: (الزعبي وأبو الزيت، ٢٠٠٠، ص ٣٣-٣٤)

الإنفاق الحكومي = الإنفاق الجاري + الاستهلاك الحكومي + الاستثمار الحكومي.....(٢)

ولقد اختلفت التعاريف للإنفاق الحكومي، فهو يعبر عن مدى تدخل الحكومة وتحمل التكاليف العامة، سواء من قبل الحكومة المركزية أو السلطات المحلية وهو أحد جوانب السياسة الاقتصادية التي تقرها الدولة، حيث يمكن استخدام الإنفاق الحكومي باعتباره أحد معايير قياس حجم الدولة في النشاط الاقتصادي ويعرف الإنفاق الحكومي بشكل عام على أنه مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد اشباع حاجة عامة (عايب، ٢٠١٠، ص ١٠١)، وتتطلب دراسة الإنفاق الحكومي تحديد ماهيته وشكل الدولة من خلاله، فيختلف الإنفاق الحكومي في الدولة الحارسة عن الإنفاق الحكومي في الدولة الحديثة المتدخلة حيث يرى أنصار المدرسة الكينزية على عكس انصار المدرسة الكلاسيكية، على أن الإنفاق الحكومي وسيلة يجب على الدولة استخدامها للتأثير على نمو الناتج المحلي (كنعان، ١٩٩٦، ص ٣٤)، لذلك من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن الإنفاق الحكومي يقوم على ثلاث ركائز اساسية هي (ناشد، ٢٠٠٦، ص ٢٧):

أ-الحكومة تنفق مبلغاً نقدياً.

ب-أنفاق حكومي صادر عن شخص عام.

ج-يهدف الإنفاق الحكومي إلى تلبية حاجة عامة.

وبشكل عام أن الإنفاق الحكومي يتسم بطابع نقدي يتمثل في ما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على موارد إنتاجية مثل السلع والخدمات والسلع الاستهلاكية التي تساعدهم في ممارسة أنشطتهم، مثل دفع أجور ورواتب العمال ودفع مستحقات الموردين والمقاولين والإنفاق على القوات العسكرية والأمنية، ونظراً لأنه يأخذ شكل التدفق النقدي وبالتالي سوف نقوم باستبعاد جميع الوسائل غير النقدية مثل الوسائل العينية أو تقديم المزايا العينية)

(الوادي، ٢٠١٠، ص ١٠٦)، ويعد اشتراط إصدار الإنفاق الحكومي من قبل هيئة عامة ركيزة أساسية للإنفاق الحكومي حيث أنه يشمل في إطار الإنفاق الحكومي لجميع النفقات التي تتكبدتها الشخصيات الاعتبارية العامة والدولة والهيئات العامة مثل السلطات المحلية والهيئات العامة الوطنية والمؤسسات العامة والمشاريع العامة، ويعتبر نوعاً من الإنفاق الحكومي وما تنفقه الدولة في تقديم الخدمات العامة مثل الدفاع والأمن والعدالة والتعليم وبناء المشاريع الاقتصادية التجارية (عايب، ٢٠١٠، ص ١٠٢)، ولكي تكون النفقات حكومية يجب أن تؤدي إلى إشباع الحاجات العامة التي يجب أن توجه لصالح جميع الأفراد على قدم المساواة، أي ينبغي أن تنفق عائدات الضرائب على الحاجة العامة التي تؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة لذلك فإن المؤسسات والوزارات الحكومية لم تنشأ لصالح فرد أو مجموعة أفراد بل لتلبية حاجة عامة، وأن المال العام من الوسائل التي تستخدمها هذه المنظمات لتحقيق هذا الهدف، وكل ما يأتي من هذه الأموال يجب إنفاقها لتحقيق المصلحة العامة أي لتلبية حاجة عامة (عبد الحسين، ٢٠١٨، ص ٩)، وحيث إن عوامل الربح والخسارة لا يمكنها التأثير على الإنفاق الحكومي فهو يعتبر فوق الحدود الدنيا التي يحتاجها المجتمع وأن السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن إدارته ولا توجد أي طريقة أخرى للتحكم بتغيرات الإنفاق الحكومي (خصاونة، ٢٠٠٠، ص ١٢٠).

٣- إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

إن تراكم رأس المال في الاقتصاد يمثل الإضافة إلى رأس المال الحالي للمجتمع، وبالتالي فهو يساوي تكوين رأس المال ، وتكوين رأس المال لذلك المجتمع وهو نفس الاستثمار الإجمالي، على هذا الأساس يشير استخدام أي من هذه المصطلحات إلى مفهوم يمثل الإضافة إلى إجمالي رأس مال فيتم التعبير عن إجمالي تكوين رأس المال الثابت حيث يحدد الإنفاق الاستثماري معدل تراكم رأس المال وتكوينه والذي يكون له دوراً مهماً في التوسع الحاصل للقاعدة الإنتاجية لجميع القطاعات الاقتصادية للبلد (عبد العظيم، ٢٠٠٧، ص ٣٢)، وفي الدراسات التطبيقية للاستثمار يتم التركيز على مفهوم تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، والذي يمثل الإنفاق الاستثماري لبلد معين في قطاع واحد أو كل القطاعات الاقتصادية لغرض شراء السلع الرأسمالية في كثير من الحالات، لا سيما على المستوى القطاعي لاقتصاد البلد حيث يكون الاستثمار هو نفسه رأس المال المتداول عندما لا يكون هناك تراكم لرأس المال يضيف إلى رصيد رأس المال للفترة الحالية (David, 1992, p82)، ويتم إنشاء وتطوير رأس المال بشكل عام ومخزون رأس المال الثابت عن طريق الاستثمار لأن الاستثمار يضيف تدفقاً إلى رصيد رأس المال في اقتصاد الدولة بأكمله أو في كل قطاع اقتصادي، وبالتالي يشمل الاستثمار أو (الإنفاق الاستثماري) في المباني والإنشاءات والسلع الإنتاجية المعمرة وكذلك المخزون السلعي الرأسمالي وعلى هذا الأساس فإن الاستثمار هو ذلك الجزء من المواد المتاحة في المجتمع لتكوين رأس المال الذي سوف

نقوم باستخدامه لأغراض إحلال وتوسيع وإضافة وحدات إنتاجية جديدة في العملية الإنتاجية في المجتمع (Kalecki, 1972, p144)، وفي حين أن صافي الاستثمار يعني الإنفاق على السلع الرأسمالية التي تضاف إلى القدرة الإنتاجية التي كانت موجودة من قبل بالنسبة للاستثمار الثابت باستثناء التغيرات في المخزون، يتم حساب صافي الاستثمار على أنه «إجمالي الاستثمار» (جميع المصانع والمعدات الجديدة) مطروحاً منها الاستهلاك (تقدير لمقدار رأس المال المستخدم أو المتهاك خلال هذه الفترة)، (Ali, 2015, p21-30، ويعرف إجمالي تكوين رأس المال الثابت كذلك بأنه مجموع قيم الأصول الثابتة ناقصاً الأصول المستبعدة خلال العام ويشمل الأصول المنتجة بشكل متكرر والأصول المصنعة، وكذلك جميع النفقات الرأسمالية التي تعمل على تحسين أداء وجودة إنتاج الأصول وإطالة عمرها الإنتاجي، وأيضاً يعرف تكوين رأس المال الثابت بأنه جزء من القدرة الإنتاجية للأصول الثابتة المخصصة لإنتاج السلع الرأسمالية من أجل زيادة القدرة الإنتاجية للبلد مثل الآلات والمباني ووسائل النقل، ولقد عرفت أدبيات الأمم المتحدة إجمالي تكوين رأس المال الثابت على أنه الإنفاق للحصول على السلع الرأسمالية الجديدة بالإضافة إلى الإضافات والتجديدات والتحسينات للسلع الرأسمالية الحالية، من خلال زيادة تكوين رأس المال الثابت يجب أن تكون كمية السلع التي يستهلكها المجتمع في فترة زمنية معينة أقل من إجمالي الإنتاج المحلي لتلك الفترة، وهذا يعني وجود ادخار وافترض أن هذه المدخرات موجهة نحو عمليات الاستثمار وليس الاكتناز، لذلك يمكن زيادة تكوين رأس المال الثابت عن طريق زيادة إجمالي الناتج المحلي عن طريق زيادة نسبة الادخار من الناتج المحلي، كما يمكن الحصول على زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الزيادة البسيطة في إنتاج المؤسسة والوحدة الإنتاجية إذا كانت هناك طاقة إنتاجية فائضة لا تستخدم بأقصى طاقتها (زياد، ٢٠٢١، ص ٥٢-٥٣)، ويقسم إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى قسمين هما (عبد الحليم، ٢٠٢١، ص ٢٤):

١- إجمالي تكوين رأس المال الثابت العام:

وهو ما تنفقه الدولة في شراء السلع الاستثمارية وتكوين رأس المال الثابت وتطوير الموجود من أجل زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع حيث تظهر أهمية الاستثمار العام في الدول النامية، وتتحكم الدولة في معظم ملكية الموارد الإنتاجية واحتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية.

٢- إجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص:

وهو ما ينفقه الأفراد والشركات لتكوين رأس المال الثابت أو زيادة الطاقة الإنتاجية المتاحة، والتي على الأكثر تكون مشاريع استثمارية قصيرة الأجل ذات ربح سريع ولأن الاستثمار

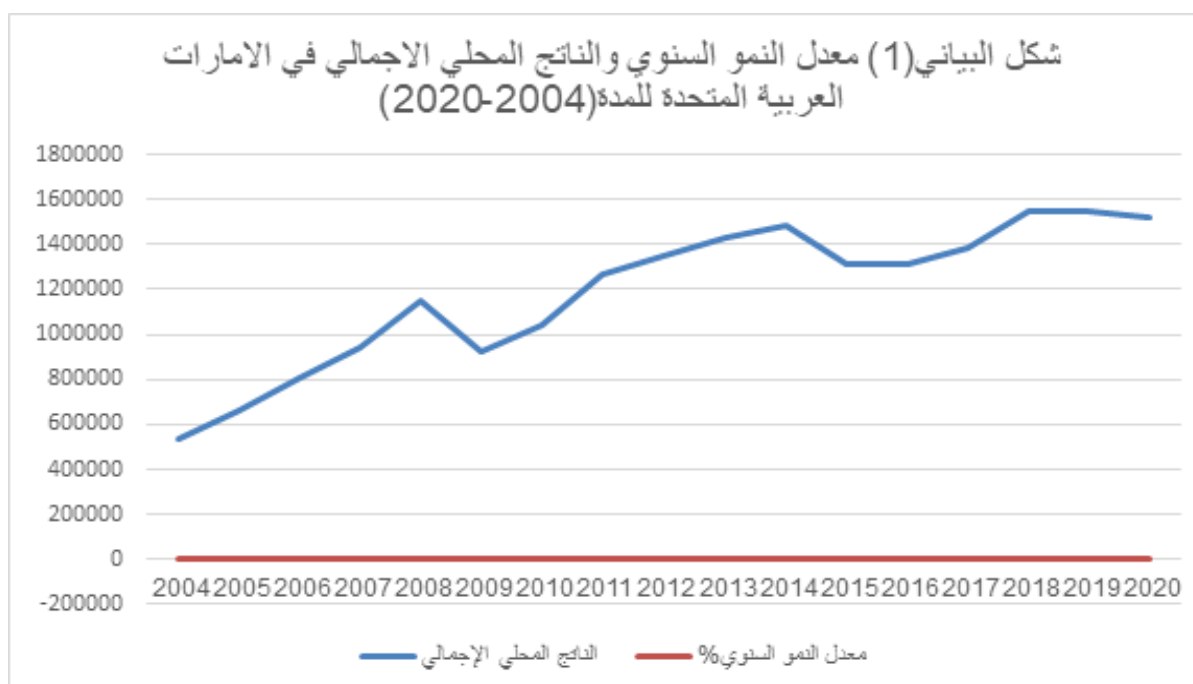
الخاص هو ما يضاف إلى القدرات الانتاجية المتاحة في المجتمع وتمارسها وحدات تنظيمية خاصة سواء (محلية أو أجنبية أو مشتركة) وتسمى بالمشروع الاستثماري الخاص بهدف تحقيق ربح سريع ولفترة مستقبلية قصيرة ومحدودة.

المطلب الثالث: تحليل اتجاهات بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الإمارات العربية المتحدة:

ويتمثل تحليل اتجاهات هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية بما يلي:

أ- الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة ويعكس هذا المؤشر الحالة الاقتصادية للدولة فأن زيادة الإنتاج في أي دولة تعكس تحسن الوضع الاقتصادي للدولة وقدرة اقتصاد هذه الدولة على توفير المزيد من فرص العمل، ويتضح من الجدول (١) أن حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة ارتفع تدريجياً منذ بداية عام (٢٠٠٤) حتى الأزمة المالية العالمية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٩، إذ ارتفع من (٥٣٨٩٥٠) مليون درهم في عام ٢٠٠٤ إلى (١١٤٩٢٦٠) مليون درهم عام ٢٠٠٨، وترجع هذه الزيادة إلى التحسن الذي شهدته القطاعات الاقتصادية لاسيما قطاع النفط، لكن بسبب الأزمة المذكورة انخفض الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (٩٢٥٥٥٩) مليون درهم عام ٢٠٠٩ متأثرة بانخفاض أسعار النفط والإنتاج غير النفطي في القطاعين النفطي والتجاري وبمعدل نمو سنوي سلبي (١٩,٤٦٪)، وبدأ الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع تدريجياً حتى عام ٢٠١٥ حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ وبمعدل نمو سنوي سلبي بلغ (١١,١٦٪) و (٠,٣٠٤٪) على التوالي، وبعد انتعاش تدريجي من هذه الأزمة وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي مرة أخرى وبشكل ملحوظ لعامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ حيث بلغ حوالي (١٣٨٧١١٠)، (١٥٥٠٥٨٠) مليون درهم على التوالي، ولقد استمر هذا الارتفاع حتى عام ٢٠١٩ إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي فبلغ (١٥٤٦٦٤٠) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي سلبي (٠,٢٥٪)، واستمر هذا الانخفاض لعام ٢٠٢٠ نتيجة تداعيات جائحة كورونا حيث بلغ (١٥٢١٧٠٠) مليون درهم عام ٢٠٢٠، مع العلم أن اقتصاد الإمارات شهد العديد من التطورات فيما يتعلق بتنويع بنيته الاقتصادية (مايخان ومحمد، ٢٠٢٣، ص ٢٥٦-٢٥٧)، والشكل البياني الاتي يوضح معدلات النمو السنوية والناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة:



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (١)، ص ١٤.

وعلى صعيد معدلات النمو السنوية المركبة فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب خلال المدة الجزئية الأولى (٢٠٠٤-٢٠٠٨) للنتائج المحلي الإجمالي (١٦,٣٥٪)، بينما بلغ معدل النمو السنوي المركب خلال المدة الجزئية الثانية (٢٠٠٨-٢٠١٢) حوالي (٣,٣٠٪)، أما خلال المدة الجزئية الثالثة (٢٠١٢-٢٠١٦) فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب (٠,٦٠٪)، بينما خلال المدة الجزئية الرابعة (٢٠١٦-٢٠٢٠) فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب (٣,٠٢٪)، أما على صعيد كامل المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للنتائج المحلي الإجمالي (٦,٢٠٪).

جدول (١) بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومعدلات نموها (السنوية والمركبة) في الإمارات العربية المتحدة للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) (مليون درهم)

السنوات	النتائج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي %	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	معدل النمو السنوي %
٢٠٠٤	538950	-----	133770.3	-----
٢٠٠٥	658248	22.13	157193.1	17.50
٢٠٠٦	809489	22.97	238685.9	51.84
٢٠٠٧	939638	16.07	290781.6	21.82
٢٠٠٨	1149260	22.30	294556.6	1.29

٢٠٠٩	925559	-19.46	288634.8	-2.01
٢٠١٠	1044830	12.88	298278.4	3.34
٢٠١١	1269070	21.46	301065.8	0.93
٢٠١٢	1351950	6.53	275903.3	-8.35
٢٠١٣	1432670	5.97	328208.4	18.95
٢٠١٤	1480520	3.33	337219.6	2.74
٢٠١٥	1315250	-11.16	341183.2	1.17
٢٠١٦	1311250	-0.30	358220.5	4.99
٢٠١٧	1387110	5.78	364565.8	1.77
٢٠١٨	1550580	11.78	344204.5	-5.58
٢٠١٩	1546640	-0.25	354206.87	2.90
٢٠٢٠	1521700	-1.61	363765.9	2.69

معدلات النمو السنوية المركبة (%) (*)

المدة	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
٢٠٠٨-٢٠٠٤	%١٦,٣٥	%١٧,١٠
٢٠١٢-٢٠٠٨	%٣,٣٠	%-١,٢٩
٢٠١٦-٢٠١٢	%-٠,٦٠	%-٩٨,٧٠
٢٠٢٠-٢٠١٦	%٣,٠٢	%٠,٣٠
٢٠٢٠-٢٠٠٤	%٦,٢٠	%٥,٩٧

المصدر: -وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإدارة المركزية للإحصاء، الإمارات ، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة،

-البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الإحصاءات الدولية وملفات البيانات، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة

-تم احتساب معدل النمو السنوي من قبل الباحثة من طرح السنة الحالية من السنة السابقة وقسمة الناتج على السنة السابقة ومن ثم ضرب الناتج في ١٠٠، وبموجب الصيغة الآتية:-

$$100 * Y_0 / (Y_0 - Y_t) = R$$

(*)-تم احتساب معدلات النمو السنوية المركبة بموجب الصيغة الآتية:-

$$R)) = q_1 / q_0)^{1/n} - 1) * 100$$

ب-إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

وفي إطار جهود الدولة لتنويع مصادر الدخل بشكل أفضل ودعم الاتجاه نحو التحول

نحو الاقتصاد المعرفي المبني على البحث والابتكار، ورغم انخفاض أسعار النفط وبالتالي الإيرادات العامة واصلوا اتباع سياسة توسعية في الإنفاق العام، حيث ضخت القطاعات الخاصة والعامة والحكومية بالمزيد من الاستثمارات التي تزايدت مؤخراً في الأنشطة والقطاعات الاقتصادية لتمويل المشاريع الاستراتيجية والبنية التحتية، مثل توسيع وتحديث المطارات الوطنية وشبكة للسكك الحديدية والطرق والبنية التحتية، وشهدت قطاعات النقل والطاقة والمرافق السياحية والبنية التحتية الإلكترونية واللوجستية والخدمات المالية ارتفاعاً في إجمالي استثمارات الدولة (ماجد والهاشمي، ٢٠١٦، ص ٩)، حيث بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٤ حوالي (٣،١٣٣٧٧٠) مليون درهم، واستمر بالارتفاع لعدة أعوام حتى عام ٢٠٠٩ حيث انخفضت لتبلغ (٨،٢٨٨٦٣٤) مليون درهم وبمعدل نمو سنوي سلبي (٢،٠١٪)، وتشير البيانات الواردة في الجدول (١) إلى تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية حيث يوضح التذبذب خلال الأعوام المتعاقبة وكذلك معدلات النمو السنوي نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية، إذ بلغ عام ٢٠١٣ ٣٢٨٢٠٨،٤ مليون درهم وارتفعت عام ٢٠١٤ إلى ٣٣٧٢١٩،٦ مليون درهم وبمعدل نمو سنوي (٢،٧٤٪)، (وزارة الاقتصاد، ٢٠١٥، ص ٣٥)، ونظراً لتراجع الإيرادات النفطية التي تشكل الحصة الأكبر من الإيرادات العامة للدولة التي تعتمد عليها نفقاتها التنموية عام ٢٠١٦ مقارنة بالإيرادات النفطية المسجلة عام ٢٠١٥، وفي إطار بحث تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل ودعم توجه الدولة للانتقال إلى اقتصاد المعرفة القائم على البحث والابتكار، واصلت الدولة خلال عام ٢٠١٦ اتباع السياسة المالية الرشيدة التي اتبعتها في عام ٢٠١٥، والتي قامت على أساس ضبط وترشيد مستويات الإنفاق الجاري واستمرار الإنفاق الاستثماري في تنفيذ المشاريع المتعلقة بالتنمية المستدامة ومشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستراتيجية التي من شأنها تعزيز النمو والتنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية، والطاقة والصناعة والسياحة والتعليم والبنية التحتية المادية والإلكترونية واللوجستية والخدمات المالية مع تأجيل بعض المشاريع التي لا تحظى بالأولوية، من خلال الاستفادة من الاحتياطي والفوائض المالية المتوفرة لديها وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع، مع تنمية الإيرادات العامة وتنويع مصادرها وبلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت للأعوام (٢٠١٥) و (٢٠١٦) و (٢٠١٧) على التوالي نحو ٣٤١١٨٣،٢، ٣٥٨٢٢٠،٥، ٣٦٤٥٦٥،٨ مليون درهم على التوالي، إذ ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت من نحو ٣٤٤٤٢٠،٤ مليون درهم في عام ٢٠١٨ إلى ٣٥٤٢٠٦،٨٧ مليون درهم في عام ٢٠١٩، وبمعدل نمو سنوي (٢،٩٠٪)، ونتيجة للتداعيات السلبية لجائحة كوفيد-١٩ على الاقتصاد الوطني أدى إلى تراجعته من حوالي ٣٥٤٢٠٦،٨٧ مليون درهم عام ٢٠١٩ إلى حوالي ٣٦٣٧٦٥،٩ مليون درهم عام ٢٠٢٠ وبمعدل نمو

سنوي (٢,٦٩٪)، والشكل البياني الاتي يوضح معدلات النمو السنوية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في الإمارات العربية المتحدة:

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (١)، ص ١٤.

وعلى صعيد معدلات النمو السنوية المركبة فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب خلال المدة الجزئية الأولى (٢٠٠٤-٢٠٠٨) لإجمالي تكوين رأس المال الثابت (١٧,١٠٪)، بينما بلغ معدل النمو السنوي المركب خلال المدة الجزئية الثانية (٢٠٠٨-٢٠١٢) حوالي (١,٢٩٩٪)، أما خلال المدة الجزئية الثالثة (٢٠١٢-٢٠١٦) فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب (٩٨,٧٠٪)، بينما خلال المدة الجزئية الرابعة (٢٠١٦-٢٠٢٠) فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب (٣٠,٠٪)، أما على صعيد كامل المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب لإجمالي تكوين رأس المال الثابت (٥,٩٧٪).

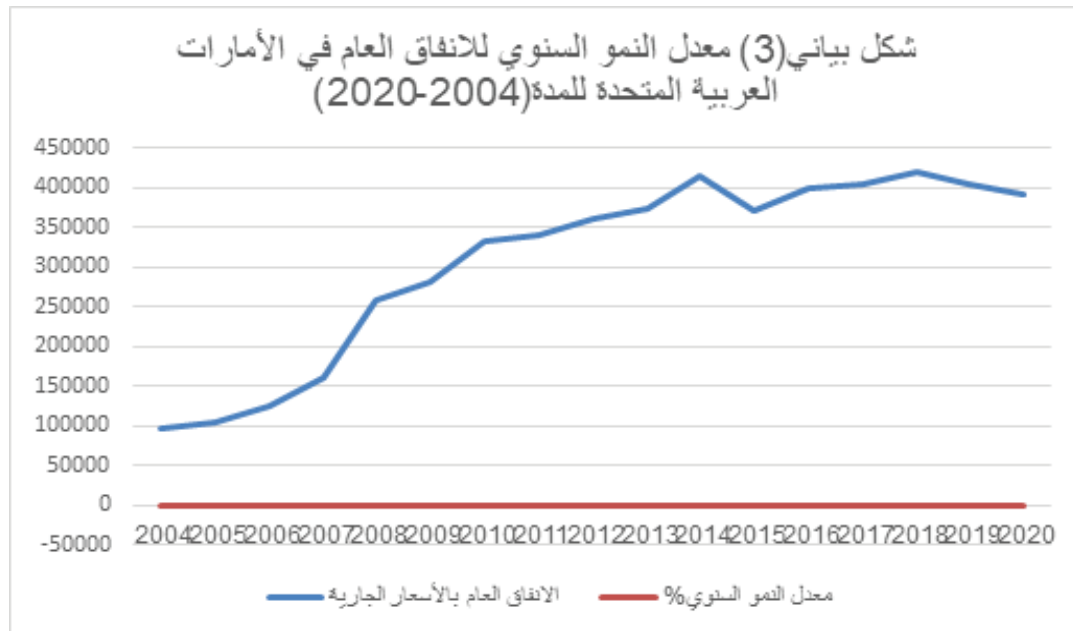
المطلب الرابع: تحليل مؤشرات السياسة المالية في الإمارات العربية المتحدة.

وفي هذه الفقرة سوف يتم تناول ما يلي :

أ- تطور الإنفاق العام والإنفاق الاستثماري:

شهد حجم الإنفاق العام في دولة الإمارات تغيراً كبيراً، ويعد حجم الإنفاق العام بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٠٤ اقل قيمة إذا بلغ ٩٦٢٧٤ مليون درهم، مقابل ١٠٤٤٣٠ مليون درهم في عام ٢٠٠٥ وارتفع إلى ١٢٥٩٧٧ مليون درهم عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو سنوي (٢٠,٦٣٪)، وكما هو موضح في الجدول (٢) تبين لنا أن حجم الإنفاق العام في دولة الإمارات العربية المتحدة شهد اتجاهاً تصاعدياً من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥، حيث انخفض الإنفاق العام وبنسبة معدل نمو سنوي (١٠,٦٦٪)، ويعود سبب ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة ٤٠,٥٪ أثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية بنسبة (٤٨,٥٪)، وتمثل عائدات النفط المصدر الرئيسي لتمويل نفقات الدولة، حيث تمثل في المتوسط ٦٢,٤٤٪ من إجمالي الإيرادات العامة والدعم للدولة خلال المدة (٢٠٠٩-٢٠١٥)، وفي عام ٢٠١٨ سجلت دولة الإمارات أعلى حجم من الإنفاق العام إذ بلغ حوالي (٤١٨٥٣١ مليون درهم) وبمعدل نمو سنوي ٣,٧٤٪، وتسعى دولة الإمارات إلى مواصلة سياستها المالية الرشيدة والمتوازنة من خلال ضبط وترشيد النفقات الجارية والاستمرار في ضخ الاستثمارات لتفعيل إستراتيجياتها، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستراتيجية لتحفيز النمو والتوجه نحو اقتصاد معرفي عالي الإنتاجية يعتمد على الإبداع والبحث والابتكار وزيادة التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية والاجتماعية، واعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة في

عام ٢٠١٩ على ميزانية ضخمة تعتبر الميزانية الأكبر في تاريخ الدولة دون عجز، ركزت من خلالها على تعزيز التنمية وتحقيق التميز في خمسة مجالات مهمة، هي الصحة والتعليم وبناء الاقتصاد على أساس المعرفة و بناء مجتمع آمن متماسك وقضاء عادل وبنية تحتية مستدامة، حيث تم تخصيص ٣٧,٥٪ من إجمالي الميزانية لقطاع الشؤون العامة (البنية التحتية، التنمية الاقتصادية، الشؤون الاجتماعية) التنمية، والسياسات الرامية إلى دعم علاقات الدولة على المستوى الدولي والإقليمي)، وخصصت ما نسبته ٤٢,٢٪ من إجمالي الموازنة العامة للتنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية (الرعاية الصحية، الحماية الاجتماعية، الترفيه، الثقافة والدين، التعليم، برامج الإسكان)، وبلغ الإنفاق العام لعام ٢٠١٩ حوالي (٤٠٢٨٥٤ مليون درهم) أما في عام ٢٠٢٠ فقد تراجعت النفقات العامة إلى حوالي ٣٩١٧١٦ مليون درهم نتيجة لتأثيرات السلبية لجائحة كوفيد-١٩ (عمارة، ٢٠٢٢، ص ٤٧٥-٤٧٦)، وبما أن دولة الإمارات تبنت سياسات عن ترشيد الإنفاق العام والتركيز على الاستثمارات والنفقات الاستثمارية التي من شأنها أن تساعد في تنمية الاقتصاد الوطني كاققتصاد مستقر وإيجاد مصادر وتنويع مصادر الدخل من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى فضلاً عن تطوير وتفعيل الأنظمة الإنتاجية في الواقع، في حين أن معدلات الاستثمار اتسمت في السنوات الأخيرة بالارتفاع المستمر على الرغم من الانخفاض المستمر في أسعار النفط، إذ شهدت الموازنات المالية لدولة الإمارات فائضاً مالياً، وذلك بفضل السياسة المالية السليمة التي تنتهجها الدولة وعملت دولة الإمارات على دعم التنمية حيث استثمرت الدولة جزءاً كبيراً من إيراداتها في بناء البنية التحتية، وكان من ثمار ذلك حصولها على المركز الثالث عالمياً في جودة البنية التحتية للعام ٢٠١٤-٢٠١٥ (بنين وإبراهيم وشحتونة، ٢٠١٩، ص ١٤)، والشكل البياني الاتي يوضح معدلات النمو السنوية للإنفاق العام في الإمارات العربية المتحدة:



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (٢)، ص ١٩.

وعلى صعيد معدلات النمو السنوية المركبة فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب خلال المدة الجزئية الأولى (٢٠٠٤-٢٠٠٨) للإنفاق العام (٢١,٩١٪)، بينما بلغ معدل النمو السنوي المركب خلال المدة الجزئية الثانية (٢٠٠٨-٢٠١٢) حوالي (٦,٧٨٪)، أما خلال المدة الجزئية الثالثة (٢٠١٢-٢٠١٦) فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب (٢,٠٣٪)، بينما خلال المدة الجزئية الرابعة (٢٠١٦-٢٠٢٠) فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب (-٠,٣٢٪)، أما على صعيد كامل المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للإنفاق العام (٨,٤٧٪)، أما على صعيد تحليل مؤشرات النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية وفق الجدول (٢)، يتضح لنا ان حجم النفقات الاستثماري منذ عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٨ كان في حالة زيادة مستمرة خلال تلك الأعوام وبمعدلات نمو سنوية موجبة فبلغت النفقات الاستثمارية حوالي ١٥٢٩٠ و ٢٠١٧٥ و ٢٢٠٧٠ و ٣٨٤١٢ مليون درهم على التوالي للأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ انخفضت النفقات الاستثمارية بسبب انخفاض أسعار النفط والازمة العالمية في تلك الفترة مما أثر على النفقات العامة وبدورها على النفقات الاستثمارية حيث بلغت عام ٢٠٠٨ حوالي ٣٥٠٦٣ مليون درهم وفي عام ٢٠٠٩ بلغت ٢٤٩٢٦ مليون درهم وبمعدلات نمو سنوي نحو (٨,٧١٪) و (-٢٨,٩١٪) على التوالي، واستمرت النفقات الاستثمارية متذبذبة بين الزيادة والنقصان خلال الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على النحو الاتي ٦٨٠٥٢، ٤٥٦٣٦، ٤٤٢٩٩، ٤٦٣٣٥، ٢٢٦٥١ مليون درهم وعلى التوالي، ونلاحظ خلال العام ٢٠١٥ زيادة قيمتها بحوالي ٣٥٠٦٥ مليون درهم و استمرت بالزيادة في عام ٢٠١٦ إذ بلغت ٣٦٠٠٦٣ مليون درهم ولكن سرعان

ما تراجعت النفقات عام ٢٠١٧ إلى ٧٨٤١ مليون درهم وبمعدل نمو سلبي (٩٧,٨٢- %)، وارتفعت مرة أخرى عام ٢٠١٨ بحوالي ٩٢٧٣٣ مليون درهم، وعادت للانخفاض خلال الأعوام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ بسبب انخفاض أسعار النفط والظروف الاقتصادية المتدهورة المصاحبة لجائحة كوفيد-١٩ حيث بلغت ٧٢٦٣٤ و ٣٨٦٩٣ مليون درهم وبمعدلات نمو سنوية سالبة (٢١,٦٧- %)، (٤٦,٧٢- %) على التوالي، والشكل البياني الاتي يوضح معدلات النمو السنوية للإنفاق الاستثماري للإمارات العربية المتحدة:



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (٢)، ص ١٩.

وعلى صعيد معدلات النمو السنوية المركبة فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب خلال المدة الجزئية الأولى (٢٠٠٤-٢٠٠٨) للإنفاق الاستثماري (١٨,٠٥ %)، بينما بلغ معدل النمو السنوي المركب خلال المدة الجزئية الثانية (٢٠٠٨-٢٠١٢) حوالي (٤,٧٨ %)، أما خلال المدة الجزئية الثالثة (٢٠١٢-٢٠١٦) فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب (٥٢,٠٥ %)، بينما خلال المدة الجزئية الرابعة (٢٠١٦-٢٠٢٠) فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب (٣٥,٩٨- %)، أما على صعيد كامل المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للإنفاق الاستثماري (٥,٥٣ %).

جدول (٢) بعض مؤشرات السياسة المالية في الإمارات العربية المتحدة ومعدلات نموها (السنوي والمركبة) للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) (مليون درهم)

السنوات	الإنفاق العام	معدل النمو السنوي %	الإنفاق الاستثماري	معدل النمو السنوي %	الإيرادات العامة	معدل النمو السنوي %	الإيرادات الضريبية	معدل النمو السنوي %
---------	---------------	---------------------	--------------------	---------------------	------------------	---------------------	--------------------	---------------------

٢٠٠٤	٩٦٢٧٤	١٥٢٩٠	٩٤٧٥١	٩٥٦٦	=====
٢٠٠٥	١٠٤٤٣٠	٨,٤٧	٢٠١٧٥	٣١,٩٤	١٤٣٩٠٠
٢٠٠٦	١٢٥٩٧٧	٢٠,٦٣	٢٢٠٧٠	٩,٣٩	٢٠١١٦٦
٢٠٠٧	١٥٩٧٢٦	٢٦,٧٨	٢٨٤١٢	٧٤,٠٤	٢٢٨٧٥٠
٢٠٠٨	٢٥٩٢٧٧	٦٢,٣٢	٣٥٠٦٣	٨,٧١	٣٦٠٨٩٤
٢٠٠٩	٢٨٠٨٩٤	٨,٣٣	٢٤٩٢٦	٢٨,٩١	٣١٦٩٢٠
٢٠١٠	٣٣٣٠٣١	١٨,٥٦	٦٨٠٥٢	١٧٣,٠١	٢٨٤٤٧٧
٢٠١١	٣٣٩٧٦٣	٢,٠٢	٤٥٦٣٦	٣٢,٩٣	٣٧٩٨٦٥
٢٠١٢	٣٦٠٠٣٧	٥,٩٦	٤٤٢٩٩	٢,٩٢	٤١٢٧٢٣
٢٠١٣	٣٧٣٧٧٠	٣,٨١	٤٦٣٣٥	٤,٥٩	٤١٢٠٧٢
٢٠١٤	٤١٤٦١١	١٠,٩٢	٢٢٦٥١	١٤٨,٨٨	٥١٨٧٥٢
٢٠١٥	٣٧٠٣٩٩	١٠,٦٦	٣٥٠٦٥	٢٥٤,٨٠	٣٨١٣٧٦
٢٠١٦	٣٩٨٢٢٢	٧,٥١	٣٦٠٠٦٣	٩٢٦,٨٤	٣٨٢٠٢٤
٢٠١٧	٤٠٣٥٢١	١,٣٢	٧٨٤١	٩٧,٨٢	٤٠١١٦٤
٢٠١٨	٤١٨٥٣١	٣,٧١	٩٢٧٣٣	١٠٨٢,٦٦	٤٧٧٦٣٤
٢٠١٩	٤٠٢٨٥٤	٣,٧٤	٧٢٩٣٤	٢١,٦٧	٤٨٩٦٤٦
٢٠٢٠	٣٩١٧١٦	٢,٧٦	٣٨٦٩٣	٤٦,٧٢	٣٩٠٥٠١

معدلات النمو السنوية المركبة(%) (*)

المدة	الإنفاق العام	الإنفاق الاستثماري	الإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية
٢٠٠٨-٢٠٠٤	٪٢١,٩١	٪١٨,٠٥	٪٣٠,٦٦	٪٢,٠٤
٢٠١٢-٢٠٠٨	٪٦,٧٨	٪٤,٧٨	٪٢,٧٢	٪٢٥,٩٣
٢٠١٦-٢٠١٢	٪٢,٠٣	٪٥٢,٠٥	٪-١,٥٣	٪٢٨,٣٦
٢٠٢٠-٢٠١٦	٪-٠,٣٢	٪-٣٥,٩٨	٪٠,٤٣	٪١١,٦٧
٢٠٢٠-٢٠٠٤	٪٨,٤٧	٪٥,٥٣	٪٨,٥٦	٪١٩,٣٨

المصدر:- وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإدارة المركزية للإحصاء، الإمارات ، نشرات إحصائية لسنوات مختلفة.

تم احتساب معدل النمو السنوي من قبل الباحثة من طرح السنة الحالية من السنة السابقة وقسمة الناتج على السنة السابقة ومن ثم ضرب الناتج في ١٠٠، وبموجب الصيغة الآتية:-

- (*)- تم احتساب معدلات النمو السنوية المركبة

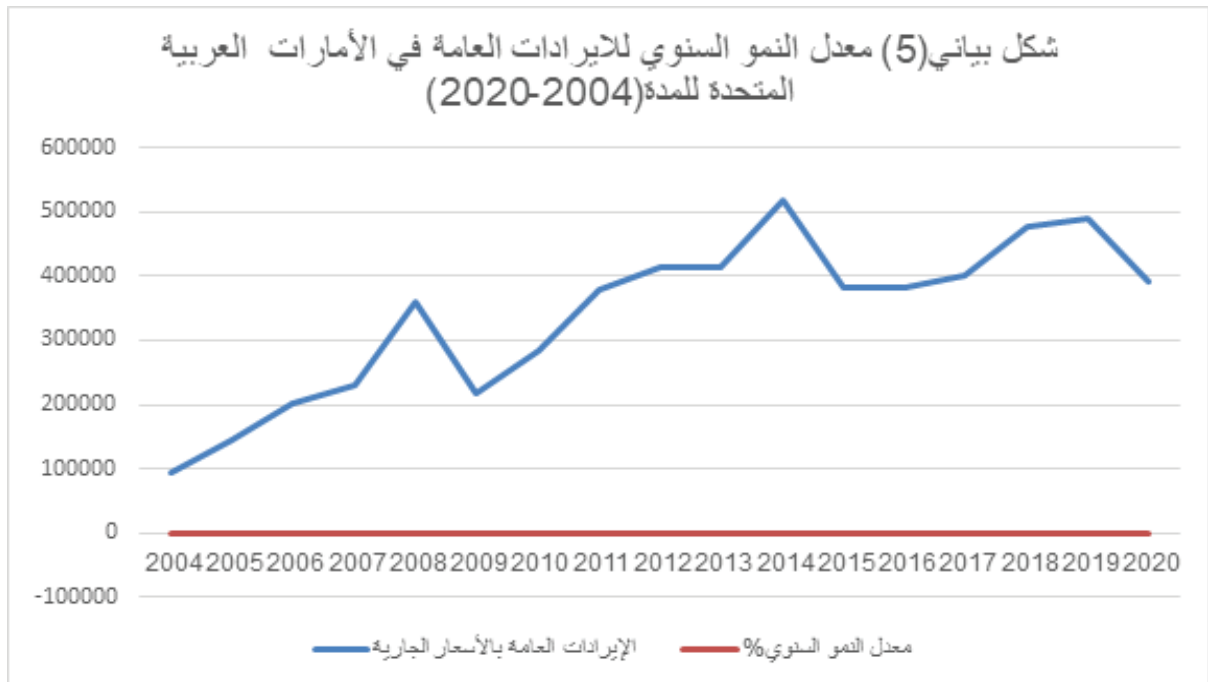
بموجب الصيغة الآتية:

$$R=q1/q0^{1/n} -1*100$$

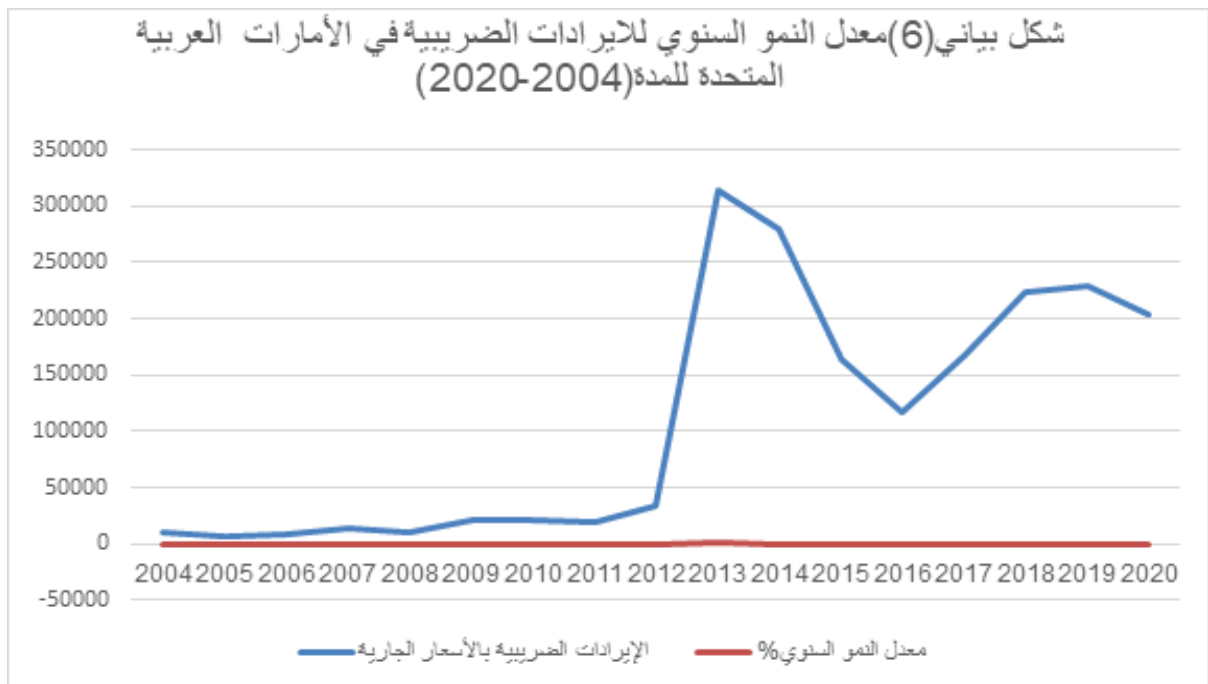
ب-تطور الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية:

تمثل الإيرادات الضريبية ولسنوات عديدة نسبة منخفضة من إجمالي الإيرادات العامة في دولة الإمارات ، لكن منذ عام ٢٠١٧ ارتفعت هذه النسبة بسبب إدخال ضرائب جديدة في النظام الضريبي للدولة، وشهد حجم الإيرادات العامة في دولة الإمارات اتجاهًا تصاعدياً، من ٩٤٧٥١ مليون درهم في عام ٢٠٠٤ إلى ٣٦٠٨٦٤ مليون درهم في عام ٢٠٠٨، حتى عام ٢٠٠٩ حيث شهدت الإيرادات العامة تراجعاً كبيراً بمعدل نمو سنوي سلبي (٣٩,٨٨- %)، وذلك بسبب انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة ٤٢,٥ % وفي عام ٢٠٠٩، نجد أن الطلب العالمي على النفط انخفض بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي الناتج عن الأزمة المالية العالمية، حيث انخفضت أسعار النفط في عام ٢٠٠٩ بما يقارب ٣٥,٣٨ %، وكانت الإيرادات العامة منذ عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٤ تعاني من تذبذب في قيمها بشكل مستمر لتغير الظروف الاقتصادية والأسعار، وأن الإيرادات العامة عام ٢٠١٥ بلغت ٣٨١٣٧٦ مليون درهم وفي عام ٢٠١٥ انخفضت أسعار النفط بنحو ٤٨,٦ % (فقدت ما يقرب من نصف قيمتها)، مما أدى إلى انخفاض حجم الإيرادات النفطية بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية، ومنه انخفاض الإيرادات العامة في الإمارات نظراً لعلاقتها الوثيقة بقطاع النفط باعتباره مصدراً مهماً وأساسياً للإيرادات في دولة الإمارات وارتفعت الإيرادات العامة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩ إذ كانت ترتفع بشكل تصاعدي خلال هذه الأعوام حتى وصلت عام ٢٠١٩ إلى حوالي ٤٨٩٦٤٦ مليون درهم أما عام ٢٠٢٠ فقد تراجعت نتيجة لانتشار كوفيد -١٩ فبلغت حوالي ٣٩٠٥٠١ مليون درهم، كما شهدت الإيرادات الضريبية تطوراً كبيراً حيث كانت قيمتها عام ٢٠٠٤ حوالي ٩٥٦٦ مليون درهم ثم انخفضت عام ٢٠٠٥ وبمعدل نمو سنوي سلبي بلغ (٢٨,٨١- %) ثم ارتفعت قيمتها من ٦٨١٠ مليون درهم عام ٢٠٠٥ إلى ٢٢٨٥٤٠ مليون درهم عام ٢٠١٩، أما بالنسبة لمساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة، فقد بلغت في المتوسط ما يقارب ١٤,٩ %، حيث ارتفعت هذه المساهمة بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الماضية، ويعود ذلك إلى تطبيق الضريبة الانتقائية (الضارة) على البضائع اعتباراً من عام ٢٠١٧، وضريبة القيمة المضافة من بداية عام ٢٠١٨ وتشكل هذه الضرائب مصدراً جديداً للإيرادات في الدولة وتطالب دولة الإمارات العربية المتحدة بتنويع دخلها وتقليل اعتمادها على المنتجات النفطية ونمت الإيرادات الضريبية بمعدل بطيء للغاية بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٦، ومع نهاية عام ٢٠١٧ ارتفعت بشكل ملحوظ، بمقدار ١٦٧٢٢٧ مليون درهم عن العام السابقة، واستمرت حتى عام ٢٠١٩ إذ أصبحت ٢٢٨٥٤٠ مليون درهم وبمعدل نمو (٢,٢٤ %)، وتراجعت عام ٢٠٢٠ فوصلت إلى ٢٠٣٠٦١ مليون درهم نتيجة لانخفاض الإيرادات وتأثر الضرائب بكوفيد -١٩ وبمعدل نمو سنوي (١١,١٤- %) وذلك بسبب اضطراب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

للبلد (عمارة، ٢٠٢٢، ص ٤٧٦-٤٧٧)، والشكلين البيانيين الآتيين يوضحان معدلات النمو السنوي للإيرادات العامة والإيرادات الضريبية في الإمارات العربية المتحدة:



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (٢)، ص ١٩.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (٢)، ص ١٩.

وعلى صعيد معدلات النمو السنوية المركبة فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب خلال المدة الجزئية الأولى (٢٠٠٤-٢٠٠٨) للإيرادات العامة (٣٠,٦٦٪) وللإيرادات الضريبية (٢,٠٤٪)، بينما بلغ معدل النمو السنوي المركب خلال المدة الجزئية الثانية (٢٠٠٨-٢٠١٢) حوالي (٢,٧٢٪) للإيرادات العامة و (٢٥,٩٣٪) للإيرادات الضريبية، أما خلال المدة الجزئية الثالثة (٢٠١٢-٢٠١٦) فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للإيرادات العامة (١,٥٣٪) وللإيرادات الضريبية (٢٨,٣٦٪)، بينما خلال المدة الجزئية الرابعة (٢٠١٦-٢٠٢٠) فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للإيرادات العامة (٠,٤٣٪) وللإيرادات الضريبية (١١,٦٧٪)، أما على صعيد كامل المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للإيرادات العامة (٨,٥٦٪) مقابل (١٩,٣٨٪) للإيرادات الضريبية.

الاستنتاجات:

١- تعد السياسة المالية من السياسات الاقتصادية الكلية التي تمارس دورها الفاعل والمؤثر في النشاط الاقتصادي عند استخدام أدوتها كالإنفاق العام والضرائب، إذ تهدف إلى تحقيق أهداف عدة مثل تحقيق مستوى التشغيل الكامل وإعادة توزيع الدخل واحداث النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي وغيرها وللأهمية التي تحظى بها السياسة المالية تناولتها المدارس الاقتصادية المختلفة ومن جهات نظر مختلفة.

٢- إن صدمات السياسة المالية التي تتعرض لها اقتصادات دول العالم تعود لأسباب عدة منها اقتصادية كتغيرات الناتج المحلي الإجمالي أو تغيرات مكونات الطلب الكلي أو غيرها أو لأسباب إدارية تتعلق بالقصور في إدارة الموارد الاقتصادية مثل إدارة الموازنة والنفقات والإيرادات العامة أو إدارة الضرائب أو لعوامل سياسية تتعلق بنوع النظام السياسي وتوجهاته، حيث إن صدمات السياسة المالية تنعكس سلباً على متغيرات الاقتصاد الكلي وبالتالي على الاقتصاد برمته.

٣- في الإمارات العربية المتحدة نلاحظ أيضاً أن السياسة المالية تتطور وتنمو بشكل يؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية فعلى صعيد الناتج المحلي الإجمالي فقد كان معدل النمو السنوي المركب خلال كامل المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) يبلغ ٦,٢٠٪ مقابل معدل النمو السنوي المركب للإنفاق العام ٨,٤٧٪ وللإيرادات الضريبية ١٩,٣٨٪، بينما بلغ معدل النمو السنوي المركب لإجمالي تكوين رأس المال الثابت ٥,٩٧٪، وعلى صعيد المدة الجزئية فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الإجمالي للمدة الجزئية (٢٠٠٤-٢٠٠٨) ١٦,٣٥٪ وإجمالي تكوين رأس المال الثابت ١٧,١٠٪ مقابل ٢١,٩١٪ للإنفاق العام و ١٨,٠٥٪ للإنفاق الاستثماري و ٣٠,٦٦٪ للإيرادات العامة وهذه إشارة أخرى لتأثير وتغيرات السياسة المالية في الإمارات، وقد اثبتت الأرقام القياسية إضافة إلى معدلات النمو السنوية المركبة هذه الحقيقة أيضاً إذ ارتفع الرقم

القياسي للنتائج المحلي الإجمالي من ١٠٠٪ عام ٢٠٠٤ إلى ١٢٢,٣٠٪ عام ٢٠٠٨ ثم إلى ١٠٦,٥٣٪ عام ٢٠١٢، و ٩٩,٦٩٪ عام ٢٠١٦ مقابل ١٦٢,٣٢٪ للإنفاق العام عام ٢٠٠٨، ١٠٥,٩٦٪ عام ٢٠١٢، ١٠٧,٥١٪ عام ٢٠١٦.

التوصيات:

١- تفعيل دور السياسة المالية بشقيها التوسعية والانكماشية في التأثير في متغيرات الاقتصاد الكلي كالنتائج المحلي الإجمالي والتضخم الاقتصادي و..... الخ بزيادة الإنفاق الاستثماري في رفد الناتج المحلي الإجمالي وبناء المؤسسات الاقتصادية المنتجة وتعزيز إجمالي تكوين رأس المال الثابت بزيادة الأصول الرأسمالية والسلع الاستثمارية وفي معالجة المشاكل الاقتصادية كحالة التضخم الاقتصادي بزيادة الضرائب وتقليل الإنفاق النقدي وإعادة توزيع الدخل بين الطبقات.

٢- وضع آلية أو إستراتيجية وطنية للتعامل مع صدمات السياسة كصدمات الإنفاق الحكومي ولاسيما في البلدان المعتمدة على النفط وتقلبات أسعاره في السوق العالمية، قدر تعلق الامر بالإيرادات الحكومية والنفقات والموازنة العامة.

قائمة المصادر:

١- ماجد، احمد والهاشمي، ندى، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٦.

٢- العيساوي، احمد خلف عودة، قياس وتحليل أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٦-٢٠١٩)، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الإدارة والاقتصاد -قسم الاقتصاد، جامعة الفلوجة، ٢٠٢١..

٣- وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٥، الإمارات العربية المتحدة، الإصدار الثالث والعشرين.

٤- عمارة، نور الهدى، اثر السياسة المالية على أداء سوق الأوراق المالية الإماراتية (٢٠٠٥-٢٠١٩)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد ٠٩، العدد ٠١، جوان، ٢٠٢٢.

٥- بنين، بغداد وقعيد إبراهيم وحسيبة شتحونة، اثر الانفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي: دراسة دولية للاقتصاديات النفطية (الإمارات -السعودية-الجزائر)، جامعة الملك خالد، السعودية، ٢٠١٩.

- ٦-مدلول ، نجلاء صلاح ، إثر الصدمات الاقتصادية في القطاع الزراعي وسياسات الاستجابة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة -جامعة تكريت، ٢٠٢٢.
- ٧-الادريسي عبد السلام ياسين ، الاقتصاد الكلي، مطبعة جامعة البصرة.
- ٨-الحجار، بسام وعبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى ٢٠١٠.
- ٩-الحسناوي، كريم مهدي، مبادئ علم الاقتصاد، توزيع المكتبة القانونية، بغداد.
- ١٠-الخولي ، احمد فوزي ، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة دار المتنبي، الدمام، الطبعة الأولى ٢٠١٩.
- ١١-كنعان، علي ، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٩٦.
- ١٢-الافندي، محمد احمد ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، ٢٠١٠.
- ١٣-الزعبي، هيثم وحسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
- ١٤-عايب، وليد عبد الحميد، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠١٠.
- ١٥-ناشد، سوزي عدي ، المالية العامة- النفقات العامة- الإيرادات العامة-الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٦.
- ١٦-الوادي ، محمود حسين ، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية، ٢٠١٠.
- ١٧-عبد الحسين، زينب جبار، إنتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد -قسم الاقتصاد، ٢٠١٨.
- ١٨-خصاونة، صالح ، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، عمان، ط ٢، ٢٠٠٠.
- ١٩-عبد العظيم، عادل، اقتصاديات الاستثمار النظريات والمحددات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد ٦، العدد ٦٧، ٢٠٠٧.
- ٢٠-زياد، بوعزة، أثر المتغيرات الاقتصادية على اجمالي تكوين راس المال دراسة حالة الجزائر ١٩٨٠-٢٠١٧، أطروحة دكتوراه، جامعة يحيى فارس بالمدينة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠٢١.
- ٢١-عبد الحليم، رويدة ثامر، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين راس المال المحلي الإجمالي في العراق

للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٩، دبلوم العالي في اقتصاديات الاستثمار ودراسات الجدوى، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد-قسم اقتصاد، ٢٠٢١.

٢٢-مايخان، نهلة جوامير وأسماء جاسم محمد، دور العوائد الريعية ومساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي على وفق تجربة الإمارات العربية المتحدة، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢٣.

,Pearson education Models ,University of Helsinki ,JEL codes-23 ,2007, Mishkin,F.S ,The economics of money ,banking , and financial markets.

24-Olivier Blanchard & Roberto Perotti ,An Empirical Characterization of the Dynamic Effects of changes in Government Spending and Taxes on Output, NBER Working paper,1999 ,

25-Auerbach ,A .J & ,Kotlikoff ,L.J ,.Dynamic fiscal policy ,Cambridge University Press,2009 ,

26-Dario Caldaia & Christophe Kamps ,What are the effects of fiscal policy shocks ,European central bank,2008 ,

27-Valerie A .Ramey , Identifying Government Spending Shocks ,NBER Working paper.2009 ,

28-Ramachandra ,N .C ,Control and management of government expenditure, A study of the government expenditure in Andhra Pradesh ,Andhra university, India1993 ,

29-Shi ,M & ,Svensson ,J ,Political budget cycles ;Do they differ across countries and why ..?Journal of public economics,2006 ,(1367-1389),(8-9)90 ,

30-Andrew Mountford ,Harald Uhlig ,What are the effects of fiscal policy shocks, ?National Bureau of economic research,2008,

Caldara and Kamps , previously mentioned source٣١-

32-Andersen ,A.L & ,Holboll Westh Nielsen ,L , .Fiscal transparency and procyclical fiscal policy),No ,(2010-01 .EPRU Working paper series.

33-Richard T .Froyen ,Macroeconomics theories and policies ,pearson prentice hall ,ninth edition,

34-David , M.a ,The American economic review ,American economic Association 1992,(2)82,

35-Kalecki ,M ,selected Essay on the economic growth in the socialist and mixed economy ,Cambridge university press.1972 ,

36-Gulzar ali ,gross fixed capital formation & economic growth of Pakistan, journal of Research in humanities ,vol ,1.N.2015 ,2.

